الأمــم المتحـدة



Distr.: General
14 September 2001
Arabic
Original: French

# رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الرسالة المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

180901 180901 01-53746 (A)
*0153746*

## مرفق

### رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

[الأصل: بالانكليزية]

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير العشرين عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأكون ممتنا لو تكرمتم بعرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن. وقد أرسلت نسخة من الرسالة ومن التقرير إلى إدارة عمليات حفظ السلام للنظر فيهما واتخاذ اللازم.

وإنني أتطلع كثيرا للتكلم أمام مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر بشأن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك.

(توقيع) فولفغانغ بيتريش

**ضميمة**

## تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

### ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ - ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام المعقود في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه إلى المجلس التقرير العشرين.

ويشمل هذا التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١.

## موجز


١ - أوليت اهتمامي الخاص إلى تقوية مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك وتعزيز اختصاصاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢ آب/أغسطس، عقد الاجتماع الأول لمنبر الشراكة الاستشاري. وفي هذا المنبر، نقوم، أنا ومجلس الوزراء، بمناقشة وحل المسائل الملحة المتعلقة بتنفيذ السلام، مما يعكس مبدأ الملكية. وفيما يتعلق باختصاصات الدولة، ينظم مكتبي اجتماعات منتظمة يحاول فيها ممثلو الدولة والكيانين، من خلال إجراء حوار بناء، إيضاح اختصاصات مختلف الإدارات في البوسنة والهرسك. ويكتسب ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بجمهورية صربسكا التي قاومت سلطاتها نقل الاختصاصات إلى الدولة في عدد كبير من المناسبات.

٢ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، أجازت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانون الانتخابات، بعد عدة سنوات من المحاولات الفاشلة. ويمهد هذا التشريع الحاسم الطريق لانضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا وعمليات الاندماج الأوروبي الرئيسية.

٣ - وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك قد شهدت استمراراً لنمو معتدل، لا تزال هناك مشاكل خطيرة تتعلق بوتيرة إعادة تنشيط الاقتصاد، لا سيما في جمهورية صربسكا. وتواجه إعادة الموازنة لميزانيات الدولة والكيانين لمنتصف المدة فجوات تمويلية كبيرة. وفضلاً عن ذلك، لا يزال مستوى البطالة عال على نحو غير مقبول: فقد أثر حتى منتصف عام ٢٠٠١ على نحو ٤٠ في المائة من السكان العاملين.

٤ - وقد ألغي العطاء المتعلق بالترخيص الثالث للنظام العالمي لأجهزة الهاتف المحمولة (GSM)، الذي كان يمكن أن يحدث تنافساً في سوق الهواتف المحمولة، وذلك في ٣١ تموز/يوليه بعد سحب اثنين من مقدمي العطاءات الدوليين لطلبيهما ونشوب خلافات بين مجلس الوزراء وهيئة الرقابة على الاتصالات على مستوى الدولة فيما يتعلق بعملية تقديم العطاءات.

٥ - في ١٧ تموز/يوليه، قمت بفرض تعديلات لمواءمة القوانين المتعلقة بخصخصة الشقق المملوكة ملكية جماعية في كل من الكيانين واستبعدت التعديلات أحكاماً في قانون جمهورية صربسكا تضر بالعائدين بالمقارنة بالمقيمين في عملية الخصخصة. وأزال قراري أيضاً ما يسمى ''بقاعدة السنتين'' في الاتحاد، التي تتطلب الإقامة في الشقة لمدة سنتين عقب إعادة الحيازة قبل شراء شقة من شقق ما قبل الحرب.

٦ - وفي ١١ تموز/يوليه، خلال مراسم سلمية ومهيبة إحياءً لذكرى ضحايا مذبحة سريبرنيتسا التي وقعت في عام ١٩٩٥، أزيح الستار عن حجر الأساس لموقع إحياء الذكرى في المستقبل.

٧ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أبلغت رئاسة البوسنة والهرسك حلف شمال الأطلسي رسميا برغبة البوسنة والهرسك في الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام.

٨ - وعقب صدور قراري الذي أعلنت فيه أن المرفق المتعلق بالدفاع التابع للاتفاق المتعلق بالعلاقات المتوازية الخاصة بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليس له أساس قانوني لأنه لم تتم استشارة مكتبي، اتفقت وفود من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا ومكتبي في يوم ١٦ آب/أغسطس على طريقة معالجة هذه المسألة في المستقبل.

٩ - وتحت رعاية مكتبي، وقَّع ممثلو البشناق والكروات على اتفاق في ٢ آب/أغسطس لتوحيد بلديتي غوميي فاكوف وأوسكوبليي (البوسنة الوسطى).

١٠ - وفي إطار ولايتي المنفصلة المتعلقة بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، افتتحت الاحتفال وشهدت التوقيع على اتفاق فيما بين الدول الخمس الخلف في ٢٩ حزيران/يونيه في فيينا. وعقب العرض الكريم الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة للعمل كوديع للاتفاق، أرسلت الوثيقة الموقَّع عليها إلى قسم المعاهدات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١ - وكان تبسيط هياكل التنفيذ المدنية الدولية الحالية في البوسنة والهرسك يمثل إحدى مسائل النقاش الأساسية في اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي عقد على مستوى المديرين السياسيين في ستوكهولم في ٢١ حزيران/يونيه بمشاركة ممثلين من المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في البوسنة والهرسك، بما فيها الأمم المتحدة.

١٢ - وأكد مجلس ستوكهولم التوجيهي أيضاً تمديد ولايتي لمدة سنة أخرى.

# أولا - المسائل السياسية

## ١ - مؤسسات الدولة

### (أ) قانون الانتخابات

١ - في ٢٣ آب/أغسطس، أجازت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانون الانتخابات، مما أنهى سنوات عديدة من المحاولات الفاشلة. ووافق كلا المجلسين

على هذا التشريع الحاسم بالصيغة التي قدمها به إليهما مجلس الوزراء نتيجة لاتفاق مبدئي على محتواه توصل إليه قادة الأحزاب الرئيسية تحت رعاية المجتمع الدولي (فضلاً عن مكتبي، شارك في ذلك أيضاً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا). ويعني هذا القرار الحاسم أن لدى البوسنة والهرسك الآن الإطار القانوني الذي يستدام من خلاله الحكم الديمقراطي لأن هذا القانون الجديد يمهد الطريق لتشكيل لجنة الانتخابات.

**(ب) رئيس مجلس الوزراء الجديد**

٢ - نتيجة لإخفاق مجلس النواب في البوسنة والهرسك في اعتماد قانون الانتخابات في دورته المعقودة في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه، استقال بوزيدار ماتيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخزانة، في ٢٢ حزيران/يونيه. ووفقاً لنظام التناوب على رئاسة مجلس الوزراء، تولى وزير الخارجية زلاتكو لاغومدزيا (زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي) الرئاسة في ١٨ تموز/يوليه مع الاحتفاظ بمنصبه الوزاري. وتولى أنتي دومازيت منصب وزير الخزانة.

**(ج) نظام حماية المعلومات الخاصة بالمواطنين**

٣ - فيما يتعلق بالتحضيرات التقنية والتجارية لتنفيذ السجلات المدنية الجديدة وإصدار بطاقات الهوية ورخص القيادة الموحدة، قام مجلس الوزراء بتعيين فريقي استعراض متتاليين لتقييم عمليتي الشراء والتطوير التقني. و لم يقدم الفريق الثاني استنتاجاته إلى المجلس بعد، ويتوقع أن تقدم في مطلع أيلول/سبتمبر.

**(د) الشراكة والمنابر المدنية**

٤ - من أجل تطوير نوع جديد من الشراكة القائمة على تقاسم المسؤولية بين مكتبي ومجلس الوزراء، اقترحت في ٢٠ تموز/يوليه إنشاء منبر استشاري للشراكة. ومن المتوقع أن أقوم أنا ومجلس الوزراء باستعمال هذا المنبر لمناقشة المسائل الملحة وحلها، ولا سيما المسائل المتعلقة بجدول الأعمال الذي وضعه مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه الذي عقد على المستوى الوزاري في بروكسل في العام الماضي. وعقد الاجتماع الأولي في ٢ آب/أغسطس وستعقبه اجتماعات لاحقة تعقد بصفة منتظمة. وأعتزم أيضاً التشاور مع ممثلي المجتمع المدني (من الباحثين والمثقفين ورجال الأعمال وخبراء وسائط الإعلام ومجموعات الكنائس وما إلى ذلك) بصفة منتظمة في إطار هيكل استشاري منفصل هو المنبر المدني.

## ٢ – الكيانان وبرتشكو

### (أ) جمهورية صربسكا

٥ – عقب الأحداث المؤسفة التي وقعت في مطلع أيار/مايو في ترينيه وبانيا لوكا فيما يتصل بإعادة تشييد مسجدين ذوي أهمية تاريخية، تم بنجاح في ١٨ حزيران/يونيه الاحتفال بوضع حجر الأساس لمسجد فرهدية الذي دُمِّر في بانيا لوكا وشارك فيه كل من رئيس جمهورية صربسكا ساروفيتش ورئيس الوزراء إيفانيتش. وفي ترينيه، ستجتمع قريباً لجنة مشتركة بين الأعراق برئاسة مبعوثي الخاص وستُعنى بخطط إعادة تشييد الصروح الدينية في تلك المنطقة.

٦ – وفي ١١ تموز/يوليه، في الذكرى السادسة لمذبحة سريبرينيتسا، قام نحو ٣ ٠٠٠ من أقارب الضحايا والعديد من المسؤولين الدوليين والمحليين، بمن فيهم شخصي، بحضور إحياء للذكرى في بوتوتشاري. وأزيح الستار عن حجر الأساس في الموقع الذي حددته لإقامة نصب تذكاري ومقبرة للضحايا. ولأسباب أمنية، نشرت شرطة جمهورية صربسكا بأعداد كبيرة، تحت رصد ودعم قوة الشرطة الدولية وقوة تحقيق الاستقرار.

٧ – ونتج مرفقان عن الاتفاق المتعلق بالعلاقات المتوازية الخاصة المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، الذي صدقت عليه الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في حزيران/يونيه، يتعلق أحدهما بمسائل الدفاع والآخر بالألعاب الرياضة. وفيما يتصل بالملحق المتعلق ببعض مسائل الدفاع، ولأنه لم يتم الامتثال للإجراءات السليمة المحددة في المادة ٩ من الاتفاق المتعلق بالعلاقات المتوازية، ذكرت لكل من الجهتين الموقعتين أن المرفق ليس له أساس قانوني وحثثتهما على الانخراط، وفقا لما ينص عليه إطار الاتفاق المتعلق بالعلاقات المتوازية، في مشاورات مع مكتبي. وفي جولة أولى من المشاورات، أجريت في ١٦ آب/أغسطس في بانيا لوكا، حيث حضر وفدا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا بقيادة رئيس ديوان الرئيس كوستونيتشا ونائب رئيس جمهورية صربسكا تشافيتش على التوالي، وأقر الطرفان تعليق هذا المرفق واتفقا على منهج لمعالجة هذه المسألة في المستقبل. واستعرض مكتبي أيضاً مشروع المرفق المتعلق بالتعاون في مجال الألعاب الرياضية واقترح عقد اجتماع من أجل مناقشة التنقيح والمضي قدماً في هذه المسألة.

٨ – وعقب بدء تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هذا العام، تم تسليط الضوء بصورة متزايدة على مستوى

التعاون الضعيف مع المحكمة الذي أبدته سلطات جمهورية صربسكا. وفي هذا الصدد، بدأ رئيس وزراء جمهورية صربسكا إيفانيتش إجراء حوار مع لاهاي فيما يتعلق بمشروع قانون جمهورية صربسكا بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من أن جميع السلطات في البوسنة والهرسك ملزمة بالتعاون بموجب دستور البوسنة والهرسك واتفاق دايتون للسلام، فقد قبلت المحكمة الجنائية الدولية وقبلت أنا هذا التحرك، حيث أن القانون ينبغي أن ييسر التعاون ويوجه رسالة عامة وقوية تفيد بأن سلطات جمهورية صربسكا تقبل التزامها. وقد أجازت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مشروع القانون في مرحلة القراءة الأولى في ٢٥ تموز/يوليه وهو مدرج الآن في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية الوطنية التي ستعقد في منتصف أيلول/سبتمبر.

٩ - ولفترة طويلة من الزمن، أبدى معظم السياسيين في جمهورية صربسكا عدم التزام بتعزيز مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك. وبصدد عدد من المسائل التي يمكن أن تكون، في حد ذاتها، لمصلحة جمهورية صربسكا كجزء من البوسنة والهرسك، واصلت سلطات جمهورية صربسكا تعقيد الأمور، بل وعرقلة إجازة بعض قوانين الدولة، المتعلقة بجملة أمور منها ميزانية الدولة وهيئات الرقابة على مستوى الدولة، كمسألة الطاقة على سبيل المثال. وفي ظل هذا الوضع، التقيت في ١٩ حزيران/يونيه برئيس الوزراء إيفانيتش وأعضاء مجلس الوزراء من الصرب البوسنيين وأوضحت لهم أن سلطات جمهورية صربسكا والكيان نفسه سيحكم عليها من منطلق رغبتها في التعاون على مستوى الدولة. وفضلاً عن ذلك أكدت على الفائدة التي يجنيها كلا الكيانين من دولة عاملة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

**(ب) الاتحاد**

١٠ - واصلت التعامل مع مسألة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الوطني وما يسمى ''الحكم الذاتي الكرواتي''، متبعا في ذلك نهجا يقوم على مسارين: احتواء ثم تقليص الموارد المالية للاتحاد مع الحرص في الوقت ذاته على طمأنة كروات البوسنة والهرسك إلى أن المجتمع الدولي يدرك شواغلهم المشروعة ويستجيب لها. وقد بدأ هذا النهج يؤتي ثماره. ومنذ تقريري الأخير، اختار عدد من الضباط والجنود الكروات البوسنيين تجديد عقودهم مع جيش الاتحاد بحلول الموعد النهائي المحدد في ١٥ حزيران/يونيه. ورغم أن عملية إعادة إدماج هؤلاء الذين جُددت عقودهم لا تزال جارية، فإن قدرا

من التشوش لا يزال يشوب الوضع فيما يتعلق بالعدد الدقيق للكروات البوسنيين من أفراد جيش الاتحاد الذين عادوا إلى ثكناتهم بالفعل.

١١ - ووقع ممثلو البشناق والكروات في البلدية اتفاق غورنجي فاكوف - أوسكوبلي، الذي تم التوصل إليه برعاية مكتبي، في ٢ آب/أغسطس في ترافنيك. والاتفاق الذي يعيد توحيد غورنجي فاكوف وأوسكوبلي في بلدية واحدة ينهي انقساما سياسيا وإداريا طال أمده في هذه البلدية.

### (ج) مقاطعة برتشكو

١٢ - إن مبادرة المشرف المتعلقة بإعادة فتح نهر سافا للملاحة مصممة لإعادة ربط البوسنة والهرسك بالمجاري المائية الأوروبية الدولية. وقد لقيت هذه المبادرة تعاونا من جانب حكومات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك.

١٣ - ويُعد البدء في إصلاح المسجد الأبيض، وهو المسجد الرئيسي السابق في قلب مدينة برتشكو، علامة مشجعة على زيادة التسامح فيما بين المجموعات العرقية. وقد امتنعت الطائفة المسلمة عن القيام بشعائرها علنا، ولم تكن هناك أي ردود فعل معاكسة حتى الآن. وثمة اختبار آخر بالغ الأهمية للمصالحة يتمثل في بدء العام الدراسي الجديد قريبا، حيث سيعاد إدماج المدارس العامة بموجب قانون جديد غير تمييزي ومقررات دراسية تقوم على تعدد الثقافات.

## ٣ - الإعفاء من المناصب

١٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبناء على طلب بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، أعفيت ثلاثة مسؤولين كروات من مناصبهم في وزارات داخلية الكانتونات بعد أن أعلنوا تأييدهم ''للحكم الذاتي الكرواتي''. وكنت قد أوقفتهم بالفعل عن العمل في ٢٦ نيسان/أبريل لنفس الأسباب.

## ٤ - البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي

١٥ - إن وتيرة مشاركة البوسنة والهرسك في عملية التكامل الأوروبي لا تزال مخيبة للآمال، لعدة أسباب منها، كما أوضحت، عدم قدرة الجمعية البرلمانية على إصدار تشريعات هامة. ووفقا لممثلي مجلس الوزراء أنفسهم، لا يزال يتعين الوفاء بعدد كبير من الشروط المتضمنة في الخريطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، والتي جرى تسليط الضوء عليها في مؤتمر قمة زغرب (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠). ومع ذلك، فإنني أعتقد أن صدور قانون الانتخابات مؤخرا يمثل علامة بارزة على طريق انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا في نهاية المطاف.

## ثانيا – الاقتصاد

### ١ - نظرة عامة على اقتصاد البوسنة والهرسك

١٦ - رغم أن البوسنة والهرسك شهدت استمرارا للنمو المعتدل في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠١، وهو ما يقدر أن يكون في حدود النمو الذي تحقق في العام الماضي وكانت نسبته ٥ في المائة، فإن ثمة مشاكل خطيرة لا تزال تعرقل مسيرة الانتعاش الاقتصادي، ولا سيما في جمهورية صربسكا. وتبين الأرقام الأولية لنمو الإنتاج الصناعي تفاوتا حادا بين أداء الكيانين، حيث سجل الاتحاد نموا يزيد على ١٠ في المائة في حين عانت جمهورية صربسكا تراجعا بنفس النسبة تقريبا. وعملية إعادة موازنة ميزانيات الدولة والكيانين في منتصف الفترة تواجه فجوات تمويلية خطيرة - ويلزم توفر برامج للادخار وإيرادات إضافية لتصل الميزانيات إلى المستوى الذي يشترطه صندوق النقد الدولي. ولا تزال البطالة مرتفعة بصورة غير مقبولة: ففي منتصف عام ٢٠٠١، كانت تؤثر على قرابة ٤٠ في المائة من قوة العمل النشطة بين السكان.

### ٢ - الإصلاح الاقتصادي

#### (أ) التكامل الاقتصادي الإقليمي والأوروبي

١٧ - في ٢٧ حزيران/يونيه، وقَّع الوزراء المسؤولون عن التجارة الدولية في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ورومانيا، وبلغاريا، مذكرة تفاهم بشأن تحرير التجارة، تتضمن التزامات بتحرير ٩٠ في المائة من قيمة التجارة المتبادلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

١٨ - ولاحظ مكتبي بارتياح أن البوسنة والهرسك تولت في ١ تموز/يوليه الرئاسة المشتركة لمائدة العمل الثانية المعنية بالتعمير الاقتصادي والتنمية المنبثقة عن ميثاق تثبيت الاستقرار. وأجريت مشاورة ثنائية بين أمانة الميثاق وسلطات البوسنة والهرسك في ٦ تموز/يوليه، حيث بحثت مساهمة البوسنة والهرسك في المؤتمر الإقليمي للميثاق الذي سيعقد في بوخارست في تشرين الأول/أكتوبر.

١٩ - ولا يزال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الهدف السياسي الرئيسي والطموح الاقتصادي الطويل الأجل. ولم تتمكن سلطات البوسنة والهرسك من الوفاء بالشروط المتضمنة في الخريطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي حتى نهاية

حزيران/يونيه ٢٠٠١، ولا تزال تشريعات تجارية رئيسية - مثل القوانين الخاصة بالمنافسة وحماية المستهلك والملكية الصناعية في البوسنة والهرسك، وبحقوق النشر وما يتصل بها من حقوق في البوسنة والهرسك - تنتظر موافقة البرلمان عليها.

**(ب) المبادرة الإقليمية لميثاق تثبيت الاستقرار بشأن التماسك الاجتماعي**

٢٠ - شارك مكتبي في الآونة الأخيرة مشاركة مكثفة في إطلاق مبادرة التماسك الاجتماعي، في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار. وحددت المبادرة عدة مشاكل رئيسية يتعين التصدي لها، منها ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة، وانعدام المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية، وعدم كفاية التنظيمات المؤسسية والإدارية.

**(ج) تنمية قطاع الأعمال**

٢١ - تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لمكتبي في تحسين الأوضاع بالنسبة للاستثمارات الجديدة، الأجنبية والمحلية، التي يتوقف عليها النمو وخلق الوظائف وتقليل الاعتماد على المساعدة الأجنبية في المستقبل. وقد لاحظت مع الارتياح أن التقرير الذي طال انتظاره من الدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية FIAS بشأن البوسنة والهرسك قد صدر بعد قدر كبير من البحوث والمشاورات مع الشركاء من البوسنة والهرسك ومع مكتبي. وهذا التقرير، الذي يحدد المعوقات ويتضمن توصيات لتحسين الوضع، جرى تقديمه رسميا إلى سرايفو وبانيا لوكا يومي ٢٩ و٣٠ حزيران/يونيه. وسجل كل المشاركين التزامهم بتنفيذ الإصلاحات المقترحة في التقرير.

**(د) الخصخصة**

٢٢ - يتقدم تنفيذ برنامج الخصخصة بصورة مشجعة مع إنشاء إدارة جديدة للخصخصة. كما تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بناء على تكليف من مكتبي، عملية مراجعة قانونية مستقلة لحسابات شركة ألومنيوم موشتار. وتناولت هذه العملية بالتحليل هيكل ملكية الشركة ومخططات تعويض العاملين السابقين الذين فصلوا أثناء الحرب. ويُعد التقرير أحد الأدوات الموضوعة تحت تصرف الأطراف لمحاولة حل خلافاتها. ومكتب الممثل السامي على استعداد للعمل كميسر في هذه العملية، وهو يشجع على الحوار بين الحكومة الاتحادية وإدارة شركة ألومنيوم موشتار.

**(هـ) النقل**

٢٣ - وافق مجلس الوزراء في ١٩ نيسان/أبريل على قانون جديد بشأن النقل على الطرق الدولية والطرق بين الكيانين على مستوى الدولة، وهو الآن في انتظار إصدار من الجمعية البرلمانية له. وسيكون ذلك هو القانون الأول من مجموعة من القوانين التي ستنقل سلطات منح التراخيص والمسائل التنظيمية إلى الدولة تحت إشراف وزارة الشؤون المدنية والمواصلات.

٢٤ - واكتملت، بمساعدة من مكتبي، المفاوضات بشأن قرض قيمته ٦١ مليون يورو لإصلاح السكك الحديدية، وعقد احتفال للتوقيع على القرض في سراييفو في ١١ حزيران/يونيه. وستستخدم الأموال في إعادة بناء خطوط السكك الحديدية، بما في ذلك إصلاح نظام كهربة الخطوط لمسافة ٧٥٠ كيلومترا من الخطوط الرئيسية لشبكة البوسنة والهرسك بطول الممر Vc الموازي للممر X، الذي يعتبر جزءا من شبكة نقل البلدان الأوروبية. وسيتلقى مشروع القرض مساعدة تقنية لإقامة نظام لمعلومات الشركات، وتخطيط الأعمال التجارية، ونظم محاسبة خطوط السكك الحديدية، وعمليات طرح العطاءات.

**(و) قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية**

٢٥ - في ١٦ تموز/يوليه، نظمت وكالة تنظيم الاتصالات حلقة دراسية عن الاتصالات السلكية واللاسلكية، ضمت مفوض الاتحاد الأوروبي للمشاريع ومجتمع المعلومات، وممثلي الأعمال التجارية، والخبراء الدوليين، لاستكشاف حلول فيما يتعلق بفتح السوق المغلق للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكان هناك قبول عام لفكرة أنه يلزم الاهتمام على نحو عاجل بفصل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية عن خدمات البريد في الاتحاد، إلى جانب خصخصة شركات الهاتف الثلاث الحالية.

٢٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه، ألغي عطاء منح الترخيص الثالث لهواتف GSM، الذي كان سيدخل عنصر المنافسة إلى سوق الهواتف المحمولة، وذلك بعد أن سحب اثنان من مقدمي العطاءات الدوليين طلبيهما، ونشأت خلافات بين مجلس الوزراء ووكالة تنظيم الاتصالات بشأن عملية طرح العطاءات. ومنذ ذلك الحين، أعدت الوكالة مشروعا لخطة عمل شاملة، يجري حاليا مناقشتها مع مجلس الوزراء.

## ثالثا – قضايا مكافحة الفساد وإشاعة الشفافية

٢٧ – تواصل الإدارة المؤقتة لمصرف هرتسغوفاتسكا تحقيقاتها في قضية الاحتيال على المصرف، منذ القرار الذي اتخذته في ٦ نيسان/أبريل بوضع المصرف تحت الإشراف. وكانت التحقيقات واسعة، حيث أن التعاون الضروري من جانب الموظفين مع الإدارة المؤقتة لم يكن موجودا في البداية لفترة من الوقت. غير أن هذا الوضع تحسن بصورة أو بأخرى، وكذلك تحسنت العلاقة مع حملة الأسهم.

٢٨ – وقد ركزت الإدارة المؤقتة للمصرف أساسا على توحيد أرصدتها ومواردها من المعلومات. وقد أدى رد الفعل العنيف للإدارة المؤقتة التي عينت في ٦ تموز/يوليه إلى تعقيد عملية استرجاع البيانات بدرجة كبيرة. وقد استعان مكتبي بالخبرة الفنية اللازمة لتوفير الدعم الكامل للإدارة المؤقتة في هذا الجهد.وتتوقف القرارات المتعلقة بمستقبل المصرف على نتائج هذه التحقيقات الجنائية. كما طلبت مساعدة الحكومة الكرواتية في تأمين أدلة التحقيقات التي تربط المصرف بكرواتيا.

٢٩ – وصدر في شهر تموز/يوليه تقرير مراجع الحسابات الخاص عن المالية العامة. وكشف التقرير درجة عالية من انعدام الشفافية في المعاملات المالية لإدارات البوسنة والهرسك على كافة المستويات. وقد حثثت الحكومات على تحسين قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأنشطة الخزانة، فضلا عن تحسين المساءلة الديمقراطية العامة والمراقبة التي تضطلع بها البرلمانات.

٣٠ – ويُعد إصلاح شرطة الأموال العامة دعامة بالغة الأهمية في إيجاد آلية مستقلة وفعالة للتحقيقات في قضايا الفساد والاحتيال وغسل الأموال في المستويات العليا. وبالتعاون مع وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، قدم مكتبي إلى حكومتي الكيانين استراتيجية بشأن كيفية إعادة تشكيل هذه الوكالة (شرطة الأموال العامة).

٣١ – ووضع مكتبي الصيغة النهائية لمشروع قانون للإجراءات الجنائية على مستوى الدولة. وفي الوقت ذاته، بدأت مناقشات مع الوزارات والخبراء القضائيين في الدولة والكيانين بغية الاتفاق على المبادئ التي ينبغي إدراجها في الإجراءات الجنائية على كافة المستويات.

## رابعا – العودة

٣٢ – خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، عاد ٥٤١ ٣٥ من أفراد ''الأقليات'' (حسب سجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين). ويمثل ذلك زيادة بالمقارنة بعام ٢٠٠٠، عندما سجلت عودة ٨٤٩ ١٩ من أفراد ''الأقليات''

خلال الشهور الستة الأولى. غير أنه يلزم قيام تعاون أكبر على مستوى الدولة وبين الكيانين فيما يتعلق بقضايا العودة لدعم الاهتمام الزائد بالعودة. وللتأكيد على الضرورة الملحة لاستمرار المساهمات المالية المقدمة لعملية العودة من المصادر المحلية والدولية، وزيادتها قدر الإمكان، دعوت جميع ممثلي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك والوزراء المعنيين في الدولة والكيانين للانضمام إليّ يوم ٢٧ تموز/يوليه في جولة بطائرة هليكوبتر شملت العديد من مواقع العودة الكثيرة في البوسنة والهرسك.

٣٣ - ولا يزال الإطار القانوني لاستعادة الممتلكات والعودة يمثل عنصرا أساسيا في تحرير عمليات العودة عبر الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أنشأت الحكومة الكرواتية والممثلين الدوليين في كرواتيا فريقا عاملا قانونيا يهدف إلى إزالة المعوقات التي تعترض عمليات العودة عبر الحدود. كما أنني أشعر بالتشجيع من جراء اعتماد ميثاق تثبيت الاستقرار لخطة للعمل الإقليمي في إطار مبادرة العودة الإقليمية المنبثقة عن الميثاق. وهذه الخطة التي تستمر عدة سنوات، بدعم من حكومات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا والبوسنة والهرسك، توفر إطارا حيا لتيسير عمليات العودة عبر الحدود وتحديد حلول دائمة بالنسبة للاجئين الذين لم يعودوا بعد إلى ديارهم في فترة ما قبل الحرب.

## خامسا - الملكية

٣٤ - وفقا لإحصاءات برنامج تنفيذ قانون الملكية، تم البت بنهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١ في ٥٤ في المائة من مطالبات الملكية، وكانت نتيجة ٢٩ في المائة منها الاستعادة الفعلية للحيازة. غير أن المعدل الشهري لتنفيذ قوانين الملكية لم يزدد حتى الآن سوى بنسبة ٢ في المائة كحد أقصى في الاتحاد وجمهورية صربسكا. وإذا لم تطرأ زيادة هامة على معدلات التنفيذ، فإن إنجاز العملية قد يستغرق أربع سنوات.

٣٥ - وفي ٤ تموز/يوليه، أصدرت قرارا يمدد المهلة المحددة لاستخدام الشقق ذات الملكية الجماعية التي لم يطالب بها أحد في الاتحاد كسكن بديل لمستعملين مؤقتين يتعيّن عليهم أن يخلوا ملكية الغير.

٣٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، وبناء على طلب وزير شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، فرضت تعديلات تنسيقية على قوانين خصخصة الشقق ذات الملكية الجماعية في الاتحاد وجمهورية صربسكا. وألغت التعديلات أحكاما في قانون

جمهوريــة صربســكا ليســت في مصلحــة العــائدين بالمقارنــة بــالمقيمين في عمليــة الخصخصة. وألغى قراري أيضا ما يسمى ''قـاعدة السنتين'' في الاتحـاد الـتي تتطلـب الإقامة في الشقة لمدة سنتين بعد استعادة حيازتها قبل شراء شقة من شقق ما قبل الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تيسّر التعديلات في الكيانين استعادة الملكية التي تعود إلى ما قبل الحرب إذ تفرض على المشترين أن يثبتوا أنهم لم يعودوا يشغلون ملكية يمكن استعادتها بموجب قوانين الملكية.

## سادسا - التعليم

٣٧ - في ٢٧ حزيران/يونيه، وقّع وزيرا التعليم في الكيانين اتفاقا جديدا متوسط الأجل (٢٠٠١-٢٠٠٥) بشأن ''الاستراتيجية المشتركة لتحديث التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي العام''، وهي مقترحة وممولة من الاتحاد الأوروبي.

## سابعا - وسائط الإعلام

٣٨ - تواصل الوكالة التنظيمية للاتصالات عملية تقييم هيئات البث الإذاعي الحالية. وتأهل حتى الآن ١٢٦ من هذه الهيئات للحصول على ترخيص كامل في حين رُفض منح الترخيص لـ ٨٩ منها مما أدى إلى إغلاقها. ويكفل هذا النجاح في عملية منح التراخيص استيفاء هيئات البث الإذاعي للمعايير المتفق عليها لمضمون البرامج والكفاءة التقنية والاستدامة المالية. وستُنجز العملية في نهاية السنة. لذا، بدأت المشاورات من أجل كفالة تلبية احتياجات المواطنين عند منح تراخيص جديدة.

٣٩ - ويجري أيضا العمل على إعداد التشريع اللازم لخدمات البث الإذاعي العام. وقد قام فريق عامل يضم موظفين تابعين لي وممثلين معيّنين من قِبل الحكومة وأعضاء في مجلس إدارة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا بإعداد مشروع قانون لإذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا استعرضه المجلس الأوروبي والاتحاد الإذاعي الأوروبي. وفي ٢٠ تموز/يوليه، قدّم الفريق العامل القانون إلى حكومة جمهورية صربسكا. ويجري حاليا تعديل القانون المتعلق بإذاعة وتلفزيون الاتحاد من قِبل مجلس إدارته. وما زال مشروع قانون الشبكة الإذاعية العامة للبوسنة والهرسك في مراحله الأولى.

## ثامنا – إصلاح النظام القضائي

٤٠ – في نهاية تموز/يوليه، وافقت على ورقة استراتيجية اللجنة القضائية المستقلة للفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢. وتحدد هذه الورقة الأنشطة التي ستقوم بها اللجنة في سعيها إلى تحسين استقلال الجهاز القضائي وتحسين نوعية وفعالية النظام القضائي. والأولويات الرئيسية هي: إنجاز الاستعراض الشامل الجاري حاليا لجميع القضاة والمدعين العامين، وإصلاح عملية تعيين أعضاء الجهاز القضائي، وإصلاح إدارة وتنظيم المحاكم، وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالإجراءات المدنية، وإنفاذ الأحكام. وسيشكل التدريب أيضا جزءا هاما من جميع هذه الإصلاحات.

٤١ – وفي تموز/يوليه، وقع الكيانان مذكرة تفاهم تنظّم عملية تعيين القضاة والمدعين العامين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتعكس الإجراءات الجديدة الميزات الهامة للفحص الدقيق الذي يخضع له القضاة والمدعون العامون من خلال عملية التعيين بدلا من الاستعراض الشامل الحالي. وفي جمهورية صربسكا، تتوقع اللجنة القضائية المستقلة شغل عدد كبير من مناصب القضاة والمدعين العامين هذا الخريف. وستشارك اللجنة بصورة مباشرة في عملية التعيين لكفالة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم.

٤٢ – وفي ٣ آب/أغسطس، فرضت تعديلات على قانون الاتحاد المتعلق بالجهاز القضائي والادعائي كتدبير قصير الأجل من أجل إزالة العوائق السياسية التي تعترض عمليتي التعيين والإقالة من الخدمة ولتدعيم دور لجان الاتحاد التي تنظر في تسمية المرشحين للجهاز القضائي والادعائي. وتبسّط التعديلات عملية التعيين وتزيل إمكانية وضع عوائق سياسية للحيلولة دون التعيين.

## تاسعا – حقوق الإنسان

### ١ – مؤسسات حقوق الإنسان

٤٣ – ازداد تنفيذ قرارات دائرة حقوق الإنسان من ٣٣ في المائة في أواخر عام ١٩٩٩ إلى المعدل الحالي الذي يبلغ ٧٥ في المائة. وأحرز الاتحاد تقدما ملحوظا (معدل التنفيذ: ٨٦ في المائة) بارتفاع نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا حقوق شغل الملكية ومنح التعويضات. وأحرزت جمهورية صربسكا أيضا تقدما (بمعدل تنفيذ ٥٥ في المائة) فيما يتعلق بدفع التعويضات المالية في ما يربو على ٣٧ قضية، وإن كانت المبالغ التي دُفعت في جميع هذه القضايا لم تتضمن الفوائد التي طلبتها دائرة حقوق الإنسان.

**٢ – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الجنسين**

٤٤ – واصل مكتبي معالجة مشكلة التمييز في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وهو يثني على الإلغاء الذي حصل في ٥ آب/أغسطس للتعليمات التمييزية المتعلقة بتنفيذ المادة ١٤٣ من قانون العمل في البوسنة والهرسك، ويواصل المساعدة على تحقيق المزيد من التنسيق في قوانين العمل في الكيانين.

٤٥ – وقُدّمت في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه الصيغة الأولى لمشروع قانون تحقيق المساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك. وقدّم مكتبي تعليقاته عليه. وفيما يتعلق بضحايا الاتجار بالأشخاص، فقد طلب مكتبي أموالا لتوفير المأوى المؤقت في إطار مشاريع الحماية التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة.

**٣ – المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**

٤٦ – واصل مكتبي العمل كجهة اتصال مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بممارسة الضغط على السلطات المعنية في البوسنة والهرسك، وبخاصة في جمهورية صربسكا، في سعي منه لتحسين التعاون مع المحكمة. وواصل مكتبي أيضا رصد الامتثال لاتفاق روما المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٦، والمعروف بشكل دارج باسم اتفاق قواعد الطريق، ومحاكمات جرائم الحرب المحلية، بما في ذلك محاكمة حنفية ''باراغا'' بريجيك أمام محكمة مقاطعة ترافنيك لقتل ثلاثة من العاملين في المساعدة الإنسانية الإيطاليين في عام ١٩٩٣. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وفي قرار تاريخي، أُدين بريجيك بتهمة ارتكاب جرائم حرب وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة. ويشكّل ذلك أول إدانة جدية تصدر عن محكمة في البوسنة والهرسك لضابط برتبة كبيرة في جيش البوسنة والهرسك لارتكابه جرائم حرب. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل مكتبي الاتصال بالمانحين في سعي منه لدعم وحدة قواعد الطريق التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية في محاكمات جرائم الحرب المحلية وحصول أعضاء الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك على التدريب اللازم.

**٤ – الحوار بين الأديان**

٤٧ – يواصل مكتبي تعليق أهمية كبيرة على دور الدين في عملية المصالحة بين الطوائف العرقية الرئيسية في البوسنة والهرسك. وهو يأخذ ذلك في الاعتبار في النظر في إمكانية تنشيط المجلس المشترك بين الأديان الذي يضم رؤساء العقائد الرئيسية في هذا البلد.

### ٥ – المجتمع المدني

٤٨ – يعمل مكتبي بنشاط على دعم المنظمات غير الحكومية وإصلاح التشريعات لتوفير بيئة أفضل لتنمية المجتمع المدني وحيويته. ويُعتبر ذلك ضروريا من أجل تدعيم الديمقراطية في البوسنة والهرسك. وقد رُفض في القراءة الثانية في ٢٤ تموز/يوليه، من قِبل مجلس الشعوب التأسيسية، قانون الدولة المتعلق بالرابطات والمؤسسات الذي أقره مجلس النواب في البوسنة والهرسك. وفي تموز/يوليه، أحال مجلس الشعوب القانون إلى الهيئة النيابية من أجل تنسيق مواقف ممثلي جمهورية صربسكا والاتحاد. غير أنه يُتوقع في تطور إيجابي أن تقر حكومتا الكيانين مشروع القانون المتعلق بالرابطات والمؤسسات بحلول نهاية السنة.

## عاشرا – المسائل القانونية

### ١ – مؤسسات الدولة: الخدمة المدنية ومحكمة الدولة

٤٩ – ينظّم مكتبي اجتماعات منتظمة يعمل فيها ممثلو الدولة والكيانين عن طريق الحوار البناء على توضيح صلاحيات مختلف الإدارات في البوسنة والهرسك. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنسبة لجمهورية صربسكا التي طالما تحدت سلطاتها أي صلاحيات تُمنح للدولة.

٥٠ – وأقر مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك قانون الخدمة المدنية في المؤسسات الحكومية للبوسنة والهرسك في محاولة لمعالجة وضع الموظفين الحكوميين على صعيد الدولة.

٥١ – ورهنا بالحكم الذي ستُصدره المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن دستورية قانون إنشاء محكمة البوسنة والهرسك وإنجاز الأنشطة المتصلة بإنشائها (تحديد المبنى وانتخاب القضاة والإمكانيات المالية ...)، تتمثل الخطوة التنفيذية التالية في إقرار مجموعة من القوانين التي تقوم بإعدادها الآن وزارة الشؤون المدنية والاتصالات فيما يتعلق بمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ومكتب المحامي العام وقوانين الدولة الجنائية والإدارية.

### ٢ – المسائل المتصلة بقرارات المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك

٥٢ – يدخل تنفيذ القرارات الجزئية الأربعة التي أصدرتها المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٠، بما فيها ما سُمي ”قرار الشعوب التأسيسية“، مرحلة حاسمة. فبنهاية تموز/يوليه، اعتمدت اللجنتان الدستوريتان في الكيانين تقريرين مؤقتين عن مشروع تعديلات دستور كل من الكيانين. والمسائل الهامة في هذه

العملية هي توفير التمثيل العادل لجميع الشعوب التأسيسية في جميع المؤسسات العامة وتحديد المصلحة الحيوية ونظام حماية المصلحة الحيوية. وسيُسهم عقد جلسة مشتركة أو أكثر للجنتين، ستُعقد أولاها في ٧ أيلول/سبتمبر، في إرساء معايير مماثلة إلى حد كبير في الكيانين.

### ٣ – مسائل قانونية أخرى

٥٣ – بعد الجولة الأخيرة من مفاوضات فيينا بشأن خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من قِبل الدول الخلف الخمس (البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، افتتحت في ٢٩ حزيران/يونيه الاحتفال وشهدت على توقيع الاتفاق الذي نص على توزيع حقوق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والتزاماتها وموجوداتها وتبعاتها. وبعد أن تكرّم الأمين العام للأمم المتحدة بأن يكون الوديع للاتفاق، أرسلت الوثيقة الموقعة إلى قسم المعاهدات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥٤ – وبناء على طلبي، أنجز خبراء ماليون دوليون تحليلا دقيقا لقطاع الحراجة العام في البوسنة والهرسك. وبما أن الدخل السنوي لقطاع الحراجة يزيد على ٣٠٠ مليون ماركا قابلة للتحويل (١٥٠ مليون دولار تقريبا)، فإنه قطاع رائد في اقتصاد البوسنة والهرسك. غير أن المجتمع الدولي يساوره القلق بشكل خاص للآثار المشوهة للسرقة المنظمة للأخشاب والصفقات غير النظامية على الاقتصاد النظامي. ويُبرز التقرير نظرا لذلك ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية هامة.

## حادي عشر – المسائل العسكرية

### ١ – إصلاح الجهازين الدفاعي والعسكري؛ إنشاء مؤسسة دفاعية على مستوى الدولة

٥٥ – تمت أخيرا في مطلع تموز/يوليه المرحلة الأولى من توسيع أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية بزيادة عدد موظفيها من ستة إلى إثني عشر موظفا. وعقد مكتبي في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه في نيوم، بالاشتراك مع منظمة حلف شمال الأطلسي، حلقة دراسية ناجحة عن تشكيل الأفرقة للمنظمة التي جرى توسيعها مؤخرا. ويُعتبر هذا التوسيع خطوة هامة في تطوير قدرات المؤسسات الدفاعية على نطاق الدولة لمعالجة مجموعة كبيرة من المسائل الدفاعية ولتنفيذ السياسة الدفاعية للبوسنة والهرسك.

٥٦ – ووجّهت هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك رسالة إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أثناء الزيارة التي قام بها في ١٣ تموز/يوليه عبّرت فيها عن رغبة

البوسنة والهرسك في الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام. وخاطب الأمين العام اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية أثناء زيارته وأبرز بعض الإصلاحات التي يجب إدخالها قبل أن تُوجّه الدعوة للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام. ويجب أن يكون ذلك حافزا هاما للبوسنة والهرسك لكي تمضي قدما في عملية الإصلاح السياسي والعسكري.

**٢ – إزالة الألغام**

٥٧ – لا يزال التقدم بطيئا جدا في أنشطة إزالة الألغام. فوفقا لأحدث تقرير رسمي، تم مسح ١٢ في المائة فقط من منطقة الخطر داخل البوسنة والهرسك، وأُزيلت الألغام من ٧ في المائة فقط من المساحة المزروعة بالألغام. ولا تغطي الوعود بتمويل برنامج إزالة الألغام التي وردت حتى الآن سوى ما يزيد بقليل على نصف الميزانية لعام ٢٠٠١، وما زالت الحاجة تستدعي بالطبع مزيدا من المال. ويواصل رئيسا مجلس المانحين الضغط على سلطات البوسنة والهرسك لزيادة التمويل الداخلي لهذا النشاط الهام؛ وهذه الزيادة هي شرط مسبق يفرضه العديد من الدول المانحة المحتملة من أجل تقديم المزيد من الالتزامات المالية.

٥٨ – ونتيجة لتقرير الشرطة المالية التابعة للاتحاد عن الفساد في عملية إزالة الألغام، وُجّه الاتهام إلى عدة أشخاص. وشُرع أيضا في إجراء تحقيق مماثل في جمهورية صربسكا.

## ثاني عشر – ترشيد الوجود المدني الدولي في البوسنة والهرسك

٥٩ – في الاجتماع الذي عقدته الهيئة التوجيهية في مجلس تنفيذ السلام في ستوكهولم في ٢١ حزيران/يونيه على مستوى المديرين السياسيين وبمشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة وجهات أخرى، كانت مسألة ترشيد الهياكل التنفيذية للوجود المدني الدولي في البوسنة والهرسك من المسائل الرئيسية التي جرى بحثها. ووافقت الهيئة التوجيهية على بدء مناقشات تتعلق بعملية الترشيد، واعتماد نهج مرحلي لتيسير العملية، كما وافقت على أنها ينبغي أن تتبع بشكل دقيق نهجا عمليا، وأن تكفل اتسام هذه العملية بالشفافية التامة.

تقرير الممثل السامي
مكتب الممثل السامي
١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

---